الحكم الراشد

وأولوية ترتيب المشهد النخبوي في الجزائر

أ. نعمان عباسي
جامعة 20 أوت 55 سكيكدة

مقدمة:

تعد الإشكالية التي تدور حول التساؤل التالي مركزية في التفكير في سبل الإنعتاق من التخلف:

- ما هو دور الحكم الراشد في صياغة استراتيجيات هادفة وملائمة لإحداث التغيير والإصلاح المنشود في العالم النامي؟

فهذا الطرح يستدرجنا للحديث، من بين مداخل عديدة، لفحص العلاقة بين استراتيجيات التنمية (تغيير – إصلاح ...) والنظرة إلى الحياة، هذين المعطيين اللذين يفترض أن يكونا منسجمين، على أن بين النظرة إلى الحياة: "التي تتضمن مجموعة من الافتراضات أو الاعتقادات الضمنية أو الصريحة التي تدور حول أصل الكون وطبيعة الحياة ومصير الإنسان..."[1]؛ وبين الإستراتيجية التنموية التي تعني" الإطار العام الذي يمكن أن تصاغ في ظل خطة التنمية لتحقيق أهداف بعيدة المدى"[2]، بون شاسع من الناحية التصورية والواقعية؛ إذ يمثل نظام الحكم، الذي يفترض فيه الرشاد[3]، الربط بين اعتقادات فردية أو جماعية مغرقة في التجريد والتعميم، وبين متطلبات واقعية ومرحلية لتنفيذها وتحقيقها.

وفي هذه الورقة أحاول الانطلاق من أطروحة قدمها مالك بن نبـــي، الـــذي كرس جهده الفكري حول مسألة النهوض الحضاري في العالم الإسلامي، وكان مثاله التطبيقي حالة الجزائر، أما الأطروحة فتتمثل في قضية لخصها بوضوح وإيجاز عندما كتب قائلا: "فالبلاد (الجزائر) لم تعـد تحـوي نخبتـين وإنمـا مجتمعين متراكبين، أحدهما يمثل البلاد في وجهها التقليدي والتاريخي والثـاني يريد صنع تاريخها ابتداء من الصفر"[4].

إن مسألة النخب في أي مجتمع وفي أي نظام سياسي، أمر حيوي، بحسـب الأدوار المنوطة به على حسب الأطوار التاريخية التي يمـر بهـا المجتمـع، ومشكلة التنمية في شقيها التصوري والواقعي فـي حالـة الجزائـر بالـذات، تستقطبها مشكلة النخب صياغة وبلورة لإستراتيجيتها، ومن الوجهة التاريخية، فإن مشكلة "تراكب النخب" في الجزائر هي قضية مزمنة، عانت منها الجزائـر منذ ظهور النخب أثناء بروز الحركة الوطنية بداية من العشرينيات في القـرن العشرين، وتكرست بعد الاستقلال بشكل أكثر درامية وأخذت منعرجات داميـة في بعض الأحيان.

ولعل مرحلة الثورة التحريرية تمثل بحق شاهد واقعيا وسندا نظريـا، لمـا نحن بصدد الحديث عنه، حيث مثلت محطة وفاق، لا تام ولا شـامل بـالطبع، ولكن النظام إذ ذاك أحدث توازنات مكنت مـن اسـتثمار إمكانيـات النخـب وتوحدها حول مشروع واحد مثله بيان: أول نوفمبر 1954.

إن المشكلة المراد صياغتها ومناقشتها في هذه الورقة تتمركز حول التساؤل التالي: كيف يمكن للحكم الراشد تأهيل أدوار النخب للتواصل بين الأطروحات الفكرية في الجزائر؟

بمعنى كيف يمكن إيجاد أرضية تفكير وعمل موحدة تكرس تثمين الطاقات الفكرية والمبادرات العملية كما هو في المشهد النخبوي الجزائري، عوض هدرها؟

ولكن يجب الاعتبار بالتاريخ، فليس المطلوب تدجين الطاقات أو تسطيح الأفكار واصطناع المطابقة، كما حدث في السابق، إذ الاختلاف والتعدد في الرؤى أمر محمود، ما دامت النخب تعبر عن المجتمع وتطلعاته انطلاقا من وعائه الحضاري، وهي بالتالي تحمل نظرة موحدة للحياة وتترجمه في مشروع مجتمع منفتح لا منغلق على التاريخ ولا نافيا له وبالتالي يمكن الحديث عن إستراتيجية للتنمية منسجمة مع منطلقاتها وأهدافها ومتوازنة مع متطلباتها وتحدياتها.

وعليه فإن هذه المشكلة سأتصدى لها، تحليلا ومناقشة من خلال العناصر التالية:

- النخب والحكم الراشد تحديد أولي: أستعرض فيها مفاهيم النخب والحكم الراشد والعلاقة الحيوية التي تربطهما.
- لمحة عن تاريخ النخب في الجزائر المعاصرة، مركز على ظهور الحركة الوطنية التي تشمل، تقريبا، مختلف الأطياف النخبوية الحالية.
- إشكالية التراكب والحلول التي جربت: أستعرض كيف تعاملت أنظمة الحكم المتعاقبة في الجزائر مع النخب والمآلات التي أدت إلى فشل الحلول متخذا من مرحلة الثورة التحريرية منطلقا قابلا للمناقشة ...

- دور الحكم الراشد في هيكلة المشهد النخبوي في الجزائر: أحاول تقصي مختلف التحديات التي تنتظر أصحاب القرار في التعامل مع ملف النخب وتفعيل دورها في الإنماء عوض التناحر والتدابر.

أولا/ النخب والحكم الراشد: تحديد أولي

أ- النخبة

يحدد جي روشيه G.Rocher مفهوم النخبة اعتمادا على التحليلات الكثيرة لعلماء اهتموا بتحديد مفهومها على النحو التالي: "الصفوة تضم أشخاصا وجماعات، والذين، بواسطة القوة التي يمتلكونها أو بواسطة التأثير الذي يمارسونه، يشاركون في صياغة تاريخ الجماعة، سواء كان ذلك عن طريق اتخاذ القرارات أم بالأفكار، والإحساسات والمشاعر التي يبدونها أو التي يتخذونها شعارا لهم"[5].

وإذا كان هذا التحديد مغرق في التجريد، ولا يخدم السياق الذي نحن بصدده، فإن اصطفاء نوع النخبة يمكننا من الاقتراب من المراد، فنوع النخبة المستهدفة هنا هي: الصفوة الإيديولوجية (المثقفة)، وإن كانت الأدبيات تفصل بين الإيديولوجية والمثقفة، فإن حالة الجزائر وسيرورة تشكل النخب فيها يحذوبنا إلى الجمع بينهما، وتعرف على هذا أنها: "الصفوة التي تنمو وتتبلور حول أفكار إيديولوجية، وتتكون من أشخاص أو جماعات يشتركون في مفهوم إيديولوجي واحد، ويعملون على نشره، كما يعتبرون المتكلمين باسمه[...] كما أنها نخبة قادرة على ابتكار ونقد ونقل الأفكار"[6].

فإذا اعتبرنا الإيديولوجيا، كما يعرفها "ألدت ALDAT" هي "بصفة عامة نسق من المبادئ المعيارية المقومة لغايات العقل الإنساني التي يمكن أن تحقق

بها هذه الغايات والمقومة كذلك بطبيعة الواقع الاجتماعي الفيزيائي المــادي"[7]، وإذا اعتبرنا المثقفين يمثلــون: الأدبــاء والعلمــاء والمفكــرين والمصــلحين السياسيين، حركة أو تيارا، غير مهيكل أو منظم بالضرورة، فإنه فــي حالــة الجزائر يمكن الحديث عن نخبة إيديولوجيا – مثقفة كما ســيأتي لاحقــا فــي عرض لمحة تاريخية عن تشكل النخب والأدوار والمواقــع التــي لعبتهــا أو شغلتها في صنع القرار أوفي تنفيذه والأهم في توجيه المجتمع والدولة.

ب- الحكم الراشد

الحكم الراشد Gouvernance [Bonne] ، هو مفهوم انتشر منــذ العشــرية الأخيرة[8]، وهو لا يعني نفس المفهوم في العلوم الاجتماعية، حيث نعثــر علــى ثلاث استعمالات شائعة:

- عند الاقتصاديين الأمريكيين: يعني التنسيق لتعظيم فعالية الشركة.
- في علم الاجتماع الاقتصادي: لا يعني فقط تحسين فعاليــة الشــركات ولكن الاهتمام بصراعات السلطة، عمل المجموعات الاجتماعية، آليات الضبط الذاتي.
- في علم السياسة: يتحدد الحكم الراشد باعتباره عملية تنسيق للفــاعلين في مجموعات اجتماعية أو مؤسسات داخل وخارج الحكومة، للوصــول إلــى الأهداف الحقيقية المناقشة والمحددة جماعيا في بيئات مجزأة وغير أكيدة.

فالحكم الراشد إذن، يرجع إلى مجموعة المؤسسات، الشبكات، التعليمــات، التنظيمات، المعايير ذات الاستخدام السياسي والاجتماعي، للفاعلين العمــوميين والخواص، والذي يساهم في استقرار المجتمع والنظام السياسي، وفي توجيهه، والقدرة على حكمه وعلى المقدرة بتزويد خدمات وضمان الشرعية[9].

وعليه فإن مفهوم الحكم الراشد يهمنا هنا بمعناه الأخير، لأنه يتعلــق بالنظــام السياسي في المجتمع ككل، وهذا لا ينفي تقاطع المفهوم مع التعريفين الأولين.

ثانيا/ لمحة عن تاريخ النخب في الجزائر:

المقصود هنا، كما تم توضيحه فيما سبق، لــيس التــأْريخ لمســار النخــب الجزائرية وليس دراسة لأصولها وتحولاتها ومآلاتها، وإنما هو رصد مركــز لأهم محطات التشكيل وتبلور الأدوار التي شهدتها أطياف النخب الإيديولوجية المثقفة في الجزائر المعاصرة، انطلاقا من تاريخ نشوء الحركة الوطنية مرورا بالثورة إلى مرحلة بناء (أو إعادة بناء) الدولة.

المحطة الأولى: تشكل الحركة الوطنية

ضمن هذه النقطة يمكن التمييز بين ثلاثة أطياف: الوطنيون الثوريون (نجم شمال إفريقيا، حزب الشعب)، الإصــلاحيون (جمعيــة العلمــاء المســلمين)، الإندماجيون (أحباب البيان – الحزب الشيوعي)؛ وقد مثلــت هــذه الأطيــاف حسب المرجعيات الفكرية، المقتربة أو المبتعدة عن بعضها البعض الرحم الذي ولد النخب الإيديولوجية – المثقفة، وصياغة الخطابــات الإيديولوجيــة حــول مشروع المجتمع واستراتيجيات تنفيذه، وهناك مشروعان متمايزان:

- المشروع الاستقلالي: مثله من جهة (الوطنيون - الثوريــون) الــذين ناضلوا سياسيا للانعتاق من حظيرة فرنسا، ومن جهة أخرى (الإصــلاحيون) الذين عملوا على إعادة صياغة الإنسان (الجزائري المسلم) وفق خيار استبعاد المواجهة الفورية لحساب المقاومة الاجتماعية على صعدها العقائدية والتربوية.

- المشروع الاندماجي: مثلته النخب التي تشكلت من رحم النظام المدرسي الفرنسي أساسا، الذي طالب بالمساواة في المواطنة أو إقامة مجتمع شيوعي ولا يهم الفضاء الحضاري.

والملاحظ، أنه على الرغم من اختلاف الأهداف والوسائل أوهما معا فإن علاقات النخب المتمايزة فكريا والمتنافسة إيديولوجيا، كانت تتسامح في حالات وتتساند في حالات أخرى؛ إذ كانت بفعل نوعية الاستعمار والقهر الممارس توجه جل جهدها نحوه.

المحطة الثانية: الثورة التحريرية

بفعل الرهان المصيري الذي تمخض عن اندلاع الثورة من قبل نخبة الوطنيين – الثوريين بطريق مباشر، فإن مختلف شرائح المجتمع وعلى رأسها النخب الإيديولوجية المثقفة التحقت أو ألحقت بمشروع المجتمع الذي صاغه بيان أول نوفمبر 54، خاصة وأنه مثل أرضية مشتركة، بعد سقوط تبريرات المشروع الاندماجي التي برهنت أحداث ما بعد الحرب العالمية 2 أنه وهم.

في هذه المرحلة، وإن لم تكن مثالية، إلا أن تشكل هيئة موحدة لقيادة الثورة مثل المرحلة الجنينية لشكل الدولة، ورسم معالم نظام الحكم المستقبلي، فإن التعامل الناجح مع الأحداث، إذا اعتمدنا على سلم النتائج، أمكن من هيكلة النخب الإيديولوجية –المثقفة في صياغة مشروع المجتمع أو في مستويات إستراتيجية (التنفيذ)؛ مع ملاحظة أن إصلاح الأخطاء أو مراجعة القرارات أجل أو همش قضايا مثل الصراع: عسكري – سياسي، التنافس داخل - خارج، أبجديات القيادة: كاريزمية - جماعية، والتي طفت على السطح مباشرة بعد الاستقلال.

المحطة الثالثة: مرحلة الاستقلال

مع الخيار السياسي، الذي تمخض عن أزمة صيف 1962، والمتمثل في الحزب الواحد ذو التوجه الوطني الاشتراكي حيث طمح أصحابه لإدماج مختلف النخب الإيديولوجية – المثقفة تحت مظلته، فإن النتائج المحققة يمكن النظر إليها من جانبين:

1/ النتائج الإيجابية: وقد برزت من خلال الحفاظ على الوحدة وإخماد فتنة الحرب الأهلية، وتجنيد الجهود من أجل البناء.

2/ النتائج السلبية: وتمثلت في تدجين النخبة وفتح المجال أمام الوصولية، هدر القدرات الفكرية والمهارات التي استبعدت أو انسحبت، الإبقاء على المسائل المصيرية معلقة وفي مقدمتها مشروع المجتمع غير المكتمل والذي بقي يؤول في كل مرحلة بين اشتراكي، إصلاحي، أو ليبرالي؛ ولهذا فبالنظر إلى الأزمة الراهنة يمكن الوقوف على الجذور التاريخية لأسبابها من عدم حسم الخيارات المصيرية ومن خلال كبح النخب الإيديولوجية –المثقفة على لعب دورها دون تهجينها أو تمييعها في استراتيجيات مرحلية[10].

ثالثا/ إشكالية التراكب والحلول التي جربت:

تمثل ملاحظة مالك بن نبي القيمة، في مرحلة تاريخية كان الخطاب الإيديولوجي ومشروع المجتمع أمرا محسوما مشكلة حقيقية:

إذ بعد الاستقلال، كان الخطاب الإيديولوجي الذي يؤطره الحزب الواحد ذو التوجه الاشتراكي-الوطني، وكانت إستراتيجية هيكلة النخب تتمثل في الديمقراطية –الشعبية، أو الحزب الواحد: "إن المؤسسات في الحزب الواحد والقواعد التي يرجع إليها في فض الخلافات هي قبل كل شيء مبدأ

الديمقراطية، ومعناها الجماعة في الرأي والأغلبية في القرار، والفردية في التنفيذ. والمبدأ الثاني هو مبدأ الرقابة والمحاسبة داخل الحزب، والمبدأ الثالث رقابة الحزب على الدولة"[11]. ومن ناحية المضمون كان الخطاب الإيديولوجي هجينا يجمع قسرا، فسيفساء من التوجهات، إذ "لا تستطيع الجزائر أن تفصل بين الثقافة الوطنية والثقافة الاشتراكية وقيم الثقافة الإسلامية التقدمية من ناحية أخرى"[12].

إن هذا التوجه الذي وُلد بعد مخاض، قد مُد في أجله إلى أن تفجر الوضع فيما يعرف بأكتوبر 1988، أين ظهر ما يعرف بـ "أزمة الإيديولوجيا الشعبوية"[13]؛ وقد "تميزت هذه الإيديولوجيا بمحاولة التوليف بين عناصر دينية وعلمانية والجمع بين الحفاظ على الأصالة والتمسك بالتراث من جهة والانبهار والتوق إلى العالمية والاندماج في حركية العصرنة من جهة ثانية.

والحاصل أن النخب الإيديولوجية-المثقفة استعملت بطريقة مكنت من تأجيل اندلاع الأزمة المجتمعية عقودا، وتعفين الوضع إلى أن تفجر في صيف 1992.

فلقد غلب أسلوب التوظيف الأداتي لتحقيق المصالح الخاصة لسرايا السلطة ولمداراة الأزمات العامة، إذ تكرس التداول بين النخبتين العلمانية الفرانكفونية أساسا والإسلامية المعربة على المستوى الشكلي، وكانت الساحة الثقافية حلبة صراع غير رسمي، تشد فيه الخيوط من فوق، هدرت فيه القوى والوقت[15].

ومن الناحية السياسية تكفل الحزب الواحد في تعقيم الجهود والمحاولات التي ترك لها مجال ضيق للتنفيس عن تطلعاتها وانتقاداتها[16].

ومجموع هذه الملامح هي المقصود بالتراكب، وذلك بوجود نخبتين تحملان مشروعين متناقضين غير قابلين للتعايش أو التحاور، فقد أغلقت قنوات الحوار

بينهما واستغلت الهوة بين الأطروحتين من المنطلقات إلى الأهداف لتبرير الأوضاع الاجتماعية أو لتمرير مشاريع سياسية واقتصادية آنية.

إن هذه الحلول لم تكن في مستوى تحويل الطاقات والقدرات التي تزخر بها النخب الإيديولوجية –المثقفة، وترسيم مشروع المجتمع الذي تلتف حوله كل الشرائح؛ إنه في لغة مالك بن نبي تفضيل الالتفاف حول عالم الأشخاص وإهمال عالم الأفكار!

رابعا/ دور الحكم الراشد في هيكلة المشهد النخبوي في الجزائر:

إذا كان من أدوار النخبة الأيديولوجية –المثقفة توزيع الولاء بين الشرائح الاجتماعية والتنظيمات والدفاع عن المصالح العامة، فإن تاريخ تبلور هذه النخبة في الجزائر كحامل مشروع التحرر السياسي[18] ينبغي أن يتحول إلى مشروع تحرر حضاري بجميع أبعاده، والذي ينعكس واقعيا في إستراتيجية تنموية شاملة، ولن يتحقق ذلك إلا بمُسألة ذاتية ونقض عميق للمنطلقات والأهداف والأدوار التي جعلتها تدجن أو تهمش.

يتزامن هذا بتوفر حكم راشد يمكن من تحقيق هذه المطالب، بتوفير الشروط الأولية للتخلص من بقايا أنماط الحكم والاستراتيجيات السياسية التي وظفت في سبيل تحقيق رهانات آنية دون وجود معالم واضحة وبعيدة الأمد ومشاريع متصادمة في منطلقاتها، مع النظرة إلى الحياة والمتطلبات الحقيقية للمجتمع الجزائري.

إن القيادة في أي نظام حكم هي المحرك الفعلي لعملية إدارة وتسيير شؤونها، باعتبارها "آلية تفاعل تربط بين القادة والتابعين في علاقة تأثير

دينامية ومتقابلة، وغير متكافئة في آن واحد" ويمكن أن نميز بين نوعين منها: قيادة التسوية وقيادة إعادة التركيب[19]:

- فإذا كانت قيادة التسوية وظيفة روتينية للقيادة، أي تصريف شؤون الحكم وتسيير المؤسسات والأفراد من خلال عمليات التنسيق وإدارة الموارد ورسم الخطط؛

- فإن قيادة إعادة التركيب، هي التي تهمنا، باعتبارها "تهدف إلى تحويل الأطر نفسها التي كانت تدرك فيها علاقة التمثيل، فكبار رجال التاريخ، والمشرعين القدامى والإصلاحيين والثوريين الحديثين، والمحررين، ومؤسسي الأوطان، يندرجون طبيعيا ضمن هذه الممارسة القيادية الطموحة"[20]. ويمكن تمييز شكلين نموذجيين من قيادة إعادة التركيب:

- *الأول* أكثر شخصانية: ويبرز في المجتمعات أو المنظمات التي تعيش أزمة قيم عميقة، ولاسيما في ميدان الهوية. ونجد هذه الحالة، بشكل خاص عندما تكون مصاحبة بتغيرات قاسية (أزمة تحديث في المجتمعات التقليدية، مآزق اقتصادية، أزمة شرعية يواجهها النظام السياسي).

- *الثاني* وهو من النمط الأيديولوجي فيعني: العلاقة المميزة باستثمار فكري هام، موجه لتسهيل فهم البيئات الاجتماعية وتفسيرها. وذلك باقتراح تصورات معينة لإدراك العالم والحكم على قيم المرجعية وإنجاز مهمات محددة[21].

يتضح جليا أن نمط القيادة في حالة الجزائر يتفق مع نموذج إعادة التركيب حيث كان من النوع الشخصاني أثناء مرحلة الثورة؛ إلا أنه بعد الاستقلال لم يحدث التحول إلى النوع الإيديولوجي، بل تم تدجين النخب الأيديولوجية –

المثقفة أو تهميشها في إطار الحزب الواحد أو في تعددية صورية، أو إبعادها تماما.

وعليه، فإذا عدنا إلى صياغة الحكم الراشد في نقاط، يمكن أن نتبين مفاصل العلاقة بينه وبين النخبة الإيديولوجية المثقفة؛ فالحكم الراشد هو:

- عملية تنسيق سياسي.
- يشمل النظام السياسي في كليته (الدولة).
- غايته الوصول إلى تحقيق الأهداف المحددة جماعيا في إطار المجتمع المطبوع بالاختلاف والتجزئة بنائيا وقيميا (لأن المجتمع كيان متمايز).
- يعمل على صياغة الأهداف بطريقة أفقية.

وعليه فإن من أولويات الحكم الراشد في الجزائر عمليا، ما يلي:

- تحديد قواعد العمل (أفقيا).
- إنشاء فضاءات للحوار والتواصل بين مختلف أطياف النخبة الإيديولوجية –المثقفة.
- إعادة تأهيل دور النخب في التفكير والمبادرة عوض التموقع والتقوقع.

ومن الناحية النظرية فإن التمفصل بين النمط الإيديولوجي للقيادة (الحكم الراشد) والنخبة الأيديولوجية –المثقفة في مقولة الإيديولوجيا باعتبارها: "قوة في إنتاج الواقع من خلال تمثلات معقولة له تكون خصوصا شديدة التماسك. وينبغي على هذه التمثلات أن تستجيب إيجابا للتطلعات الصريحة أو الكامنة للمحكومين، لكنها بالمقابل، يمكن أن تساهم بنشاط في تعديل هذه التطلعات وتعمل على توليد متطلبات جديدة ستحجب الإدراكات القديمة"[22].

يلخص هذا التعريف بتركيز شديد الدور المصيري الــذي ينتظــر الحكــم الراشد والنخب الأيديولوجية –المثقفة لأن تكون ممثلة وفعالة، إذ يمكــن هــذا المعيار من تصفية الأطروحات الخيالية والمتناقضــة، وهــي بالتــالي أولــى الخطوات لهيكلة ولترتيب المشهد النخبوي في الجزائر.

خاتمة واستخلاص:

إذا كان الباحث جمال غريد يختم مقاله حول ثنائية المجتمع وثنائية النخبــة باستفهام مؤداه: "أما السؤال الذي يطرح اليوم نفسه بشدة وإلحاح فهو: هل ثمة مجال لتسوية تاريخية Compromis Historique تضمن للمجتمــع الجزائــري وحدته العضوية وانسجامه؟"[23]؛ فإننا بدورنا نختم هذه المقــال بســؤال أيضــا مفاده: لقد سمعنا في الجزائر عن الأغلبيــة الصــامتة التــي اتخــذت، باســم الديمقراطية، كحصان "تروادا" لتمرير مشروع مجتمع، فهل آن الأوان للأغلبية الصامتة وللأقلية الصامتة (النخبة) أن تتوحد وتسمع مشروعها؟

والإجابة على السؤالين هي واحدة: نعم، إذا توفر الحكم الراشد..!

المراجع والهوامش:

1- فضيل دليو: إستراتيجيات التنمية، محاضرة سنة أولى ماجستير، علم اجتماع تنمية، جامعة منتوري- قسنطينة .2000

2- نبيل السمالوطي: علم التنمية، دون مكان، 1989، ص218.

3- بحيث يؤكد فضيل دليو: "لا بد أن تكون النظرة العامة إلى الحياة والاستراتيجية في نظام ما منسجمة مع الأهداف المعلنة، فالأنظمة التي تنطوي على تناقض كامن بين أهدافها ونظرتها العامة إلى الحياة أوإستراتيجيتها غير قادرة على تحقيق عمليات التكيف الأساسية في أنماط الحياة وفي هيكلة اقتصادياتها ولذلك فإنها عرضة للأزمات" [المرجع السابق].

4- مالك بن نبي: مشكلة الأفكار في العالم الإسلامي، ترجمة: بسام بركة وأحمد شعبو، دار الفكر، الجزائر، 1992، ص 141.

- ويمكن الإشارة في هذا السياق ومن باب التأكيد إلى مقال لجمال غريد: الجزائر ثنائية المجتمع ثنائية النخبة، الجذور التاريخية، في: أحمد زايد وعروس الزبير: النخب الاجتماعية؛ حالة الجزائر ومصر، مكتبة مدبولي، مصر، 2005، إن الباحث يعيد نفس فكرة مالك بن نبي حول ثنائية النخبة في الجزائر لكنه لم يشر له إطلاقا، وهذا ما يؤكد حالة الفصام التي تعاني منها النخب!.

5- محمد السويدي: علم اجتماع سياسي، د. م. ج، الجزائر، دون تاريخ، ص .62

6- المرجع السابق، ص ص 75-77.

7- حسن البيلاوي: الإصلاح التربوي في العالم الثالث، عالم الكتب، القاهرة، 1988، ص .47

8- تعمدنا ترجمة Gouvernance بإضافة كلمة [Bonne]، لأن مفهوم الحكم الراشد، كما يرى بعض الباحثين هومصطلح نحت من التراث الإسلامي (الخلفاء الراشدون) وإذا كان المفهوم متقارب فإنه لا مشاحاة في الاصطلاح كما يقول أهل العلم.

9- R. Boudon & all: Dictionnaire de sociologie, Larousse, Paris, 1999, P 108.

10- يمكن الرجوع إلى مزيد من التفصيل إلى:

- عبد الله شريط: المشكلة الإيديولوجية وقضايا التنمية، الفصلين الثاني والثالث.

- جمال غريد: الجزائر ثنائية المجتمع ثنائية النخبة، مرجع سابق.
11-12- عبد الله شريط، مرجع سابق، ص 75 وص 78.
13- أنظر:
- Addi l'Houri: L'impasse du populisme, Alger , Enal. 1986.
- EL- Kenz: au fil de la crise, Alger, Bouchene, 1989.
- عنصر العياشي: سوسيولوجيا الديمقراطية والتمرد بالجزائر، دار الأمـين، مصـر، 1999.
14- المرجع السابق، ص 49.
15- أنظر بهذا الصدد: إشكالية الأصالة- المعاصرة:
- خلدون حسن النقيب: الآفاق المستقبلية للفكر الاجتماعي العربي، مجلة عـالم الفكـر، عدد 3، 2002، الكويت، ص 9 وما بعدها.
16- سيد أبوضيف أحمد: المشاركة السياسية في الفقه السياسي المعاصـر، المصـدر السابق، ص 165 وما بعدها.
17- وهذا لا ينفي طبعا، ضلوع أطراف خارجية عملت على تكريس هـذه الصـورة المبهمة بما يخدم مصالحها، وضعف التكوين الأيديولوجي والثقافي للنخب المعارضة ذاتها، أنظر: السيد ياسين في حوار لجريدة الخبر، 1 مارس 2006، ص 22.
18-أنظر: شوميليه – جندرووكور فوازيه: مدخل إلى علم اجتماع السياسي، ترجمـة: إسماعيل الغزال، المؤسسة الجامعية، لبنان، 2005، فصل السلطة والمجتمع والدول النامية.
19- فيليب برو: علم اجتماع السياسي، ترجمة: محمد عـرب صاصـيلا، المؤسسـة الجامعية، لبنان، 1998، ص 418.
20- المرجع السابق، ص ص 421- 422.
21- المرجع السابق، ص 423.
22- المرجع السابق، ص 424.
23- جمال غريد، مرجع سابق، ص 97.